



تحديات التخطيط الفلسطيني للقدس الشرقية

د. فارسين لأغابكيان

وحدة دعم المفاوضات

مقدمة

لقد شكلت القدس قبل عام 1848 قلب الحياة الفلسطينية، وكذلك القدس الشرقية لدى تقسيم المدينة عام 1948. وظل الأمر كذلك بعد عام 1967 عندما احتلتها إسرائيل. ورغم كونها لبّ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إلا أنها حافظت على مركز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والروحية والسياسية للفلسطينيين. إن تاريخها وتراثها الثقافي والديني لا مثيل له.

لدى احتلالها القدس الشرقية عام 1967، قامت إسرائيل بشكل غير قانوني ومن جانب أحادي بتوسيع الحدود البلدية للقدس من 5,6 كم² إلى 71 كم² وضم 28 قرية فلسطينية تحيط بها من الجنوب والشرق والشمال، وفرضت عليها قوانينها ووضعتها تحت تبعية بلدية القدس الغربية الإسرائيلية. واليوم تغطي «القدس الكبرى» الإسرائيلية - حسب المفهوم الإسرائيلي - حوالى (250) كيلو مترًا مربعًا؛ تصل إلى غور الأردن وبيت لحم.

وبالتوازي مع التوسع والضم، نفذت إسرائيل بقوة خططها الاستيطانية مع تخصيص

وحجز معظم منطقة القدس الشرقيّة لمشروع الاستيطان اليهودي⁽¹⁾. فقد أقامت - حتى اليوم - (190) مستوطنة غير قانونيّة و(128) بؤرة استيطانيّة في الضفّة الغربيّة. تشير التركيبة السكانيّة للمستوطنين إلى وجود أكثر من (670) ألف مستوطن غير قانوني في دولة فلسطين المحتلّة، بما في ذلك أكثر من (230) ألفاً في القدس الشرقيّة⁽²⁾ (34% من إجمالي عدد المستوطنين في الضفّة الغربيّة المحتلّة).

يمثل الجدار⁽³⁾ (جدار الضم والتوسع)، الذي شيّدته إسرائيل حول القدس الشرقيّة؛ لتحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل في إعادة ترسيم الحدود من جانب واحد، وعزل كل القدس الشرقيّة عن الدولة الفلسطينيّة المستقبلية. يتلصق جدار الضمّ والتوسّع (80) مستوطنة غير شرعيّة مبنية على الضفّة الغربيّة، ويضع (140) ألف فلسطيني على الجانب الآخر من الجدار وبالتالي خارج القدس. إن قطع التّواصل الجغرافي بين الأجزاء الشماليّة والجنوبيّة من الضفّة الغربيّة التي سببها الجدار يعرّض وجود دولة فلسطينيّة قابلة للحياة للخطر.

تعتبر إسرائيل القدس الشرقيّة جزءاً من قوتها السياديّة بتعارض مع القانون الدوليّ والقانون الإنسانيّ الدوليّ وقرارات الأمم المتحدة⁽⁴⁾، حيث تعتبر إسرائيل أن سكان القدس الشرقيّة

(1) يشمل المشروع الاستيطاني إلى جانب منطقة الاستيطان المبنية على الطرق التي تخدم المستوطنات، والأراضي المحيطة التي يتعذر على الفلسطينيين الوصول إليها وما إلى ذلك.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي.

(3) بدأ بناء جدار الضم والفصل من قبل إسرائيل في عام 2002 على أرض محتلة في عمق الضفّة الغربيّة (85% داخل الضفّة الغربيّة ويقطع حوالي 6,9% من أراضي دولة فلسطين)، وعند اكتماله سيصل طوله إلى 850 كم - ضعف طول الخط الأخضر. يعزل الجدار القدس الشرقيّة عن بقية الضفّة الغربيّة، ويجزئ مجتمعات القدس الفلسطينيّة مع ترك البعض داخل الجدار والبعض الآخر خارجها. ويضم المستوطنات الإسرائيليّة غير القانونيّة على الأراضي الفلسطينيّة، ويترك خارجاً بعض المناطق المكتظة بالسكان في القدس مثل مخيم اللاجئين - شعفاط.

(4) قرار مجلس الأمن رقم (252) 1968 يعتبر أن «جميع الإجراءات التشريعيّة والإداريّة التي تتخذها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات» التي تميل إلى تغيير الوضع القانوني للقدس «باطلة» وغير فعالة.

قرار مجلس الأمن (478) 1980 «اللوم بأقوى العبارات» سن إسرائيل للقانون الأساسي الذي يضم القدس الشرقيّة، ويؤكد أن سن إسرائيل للقانون الأساسي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولا يؤثر على استمرار تطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة لحماية المدنيين في وقت الحرب، في 12 آب/ أغسطس 1949، في الأراضي الفلسطينيّة والعربيّة الأخرى المحتلة منذ حزيران/ يونيو 1967، بما في ذلك القدس ويقرر أن جميع التدابير والإجراءات التشريعيّة والإداريّة التي اتخذتها إسرائيل والتي غيرت أو تهدف إلى تغيير الطابع



الفلسطينيين «مقيمون دائمون» وليسوا مواطنين. إذ يتعرض وضع إقامتهم وحقوقهم لتهديد متواصل من السلطات الإسرائيلية إذا ما خالفوا «قرار/ سياسة مركز الحياة» الإسرائيلي على المقدسين الفلسطينيين. وبالتالي، يتم تجريدهم من وضع «الأشخاص المحميين» وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة.

تستضيف المدينة، مع باقي محافظة القدس، كما عرفتها السلطة الوطنية الفلسطينية، حوالي (9٪) من السكان الفلسطينيين (الضفة الغربية وقطاع غزة). تعرّض سكان القدس الشرقية لسياسات إسرائيلية مختلفة، بهدف اقتلاعهم من مدينتهم، شملت مختلف الإجراءات التعسفية، مثل: إلغاء بطاقات الهوية، وهدم المنازل، والاستخدام المقيد للأراضي، وتصاريح البناء المحدودة، والضرائب المرتفعة وغيرها من أمور أخرى. تؤدي هذه السياسات والتدابير إلى صعوبات عدّة للفلسطينيين، بما في ذلك: السكن المحدود والمزدحم، والغرامات المدفوعة على البناء غير المرخص، والتنمية الاقتصادية المحدودة، وزيادة الفقر، والتهجير القسري للسكان المدنيين خارج القدس الشرقية، وملاحقة المجتمع المدني الفلسطيني والقادة السياسيين.

تنتهك السياسات والإجراءات الإسرائيلية القضايا الواردة في إعلان المبادئ الموقع في واشنطن العاصمة في أيلول/ سبتمبر 1993، والاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المؤقتة الموقع في واشنطن في أيلول/ سبتمبر 1995 والقانون الدولي، من خلال انتهاك المبادئ الأساسية للسلام الدائم على النحو المتفق عليه. وعملت إسرائيل بجدّ على إنكار إقامة دولة فلسطين ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

تلقت منظمة التحرير الفلسطينية خلال عملية أو سلو للسلام، تعهداً كتابياً من إسرائيل بشأن المكانة الخاصة لمؤسسات القدس⁽¹⁾. ومع ذلك، وخلافاً لرسالة التطمينات، أغلقت

ووضع مدينة القدس المقدسة لاغ وباطل، كما أشار إلى أن الإجراءات الإسرائيلية لضم القدس الشرقية تشكل «عقبة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط»، ودعت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعدم التصديق على قرار إسرائيل بضم المنطقة وسحب أي بعثات دبلوماسية من المدينة المقدسة.

(1) <http://www.mfa.gov.il/MFA/Archive/Peace+Process/1993/Peres-olst20/Letter20/regarding20/Jerusalem20/-2011/-Oct-93>.

رسالة تطمينات من وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز آنذاك إلى الوزير النرويجي يوهان يورغن هولست، «أود أن أؤكد أن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ومصالح ورفاه الفلسطينيين في القدس الشرقية ذات أهمية كبيرة وسيتم الحفاظ عليها. لذلك، فإن جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس

السلطات الإسرائيلية أكثر من (120) مؤسّسة فلسطينية في القدس منذ عام 1967، وتمّ إغلاق (88) منها تمامًا⁽¹⁾، في حين نقلت بقية المؤسسات عمليتها إلى الضفة الغربية⁽²⁾. ولا تزال إسرائيل تحظر الأنشطة التعليمية والثقافية والاقتصادية المختلفة في القدس الشرقية بحجة دعمها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية؛ وذلك بهدف القضاء على أي وجود فلسطيني منظم في القدس الشرقية. وهذا يتعارض مع اتفاقيات إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تقيد أنشطة المنظمة في القدس الشرقية.

عند مقارنة ميزانية بلدية القدس الشرقية بميزانية القدس الغربية، يلاحظ المرء الفجوة في التمويل. أيضًا إن مساهمة الوكالات اليهودية وأصدقاء إسرائيل في جميع أنحاء العالم أكثر جدية ووفرة عند مقارنتها بالتبرعات للقدس الشرقية من مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمتبرعين من جميع أنحاء العالم. أما الميزانية المخصصة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية فهي منخفضة نسبيًا نظرًا لمتطلبات دعم القدس الشرقية المطلوبة للصمود، حيث لم تتجاوز مساهمة السلطة الفلسطينية المطلوبة (8) ملايين دولار سنويًا في العامين الماضيين مع تخصيص حوالي (50٪) لوزارة شؤون القدس. هذا بالمقارنة مع أكثر من (5) مليارات شيكل أو (5٪) من الميزانية الوطنية الإسرائيلية المخصصة للبلدية الإسرائيلية في القدس، لذلك فالتمويل الذي لا يمكن التنبؤ به والمتوفر للقدس الشرقية يجعل التخطيط وتمويل تنفيذ الخطط أكثر صعوبة.

التخطيط للقدس الشرقية

الهدف الإسرائيلي الرئيسي في القدس الشرقية، منذ احتلالها للمدينة عام 1967م، كان ولا يزال مدينة بأغلبية يهودية موحدة مع القدس الغربية كعاصمة أبدية لإسرائيل، وذات بنية ديموغرافية لصالح السكان اليهود (حوالي 75% يهود مقابل 25% عرب فلسطينيون). على الرغم من جميع الإجراءات الإسرائيلية، فإن نسبة السكان العرب الفلسطينيين في القدس (الشرقية والغربية) هو حوالي (38٪)، في الوقت الذي لا يوجد فيه أكثر من (10٪)

الشرقية، بما في ذلك الأماكن الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والمقدسية والمسيحية المقدسة، تؤدي مهمة أساسية للسكان الفلسطينيين. وغني عن القول إننا لن نعيق نشاطهم؛ على العكس من ذلك، يجب تشجيع تنفيذ هذه المهمة الهامة.

(1) أبرز مؤسّسة تم إغلاقها كانت بيت الشرق في آب 2001، والمقر الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية ومركز الحياة الثقافية والسياسية الفلسطينية. يبقى مغلقًا حتى الآن.

(2) المقدسي القدس.



من اليهود في البلدة القديمة في القدس . كما يشكل المقدسيون (9%) من جميع الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة و(6, 14%) في الضفة الغربية⁽¹⁾.

علاوة على ذلك، فإن الاختلافات بين شرق مدينة القدس وغربها، في جميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، تعكس انقسامًا وليس وحدة بين جانبي المدينة⁽²⁾. تنبع هذه التباينات من الإهمال والتمييز ضد السكان العرب والذين يساهمون بما يزيد على (30%) في ميزانية بلدية القدس، ولكنهم لا يتلقون منها سوى 10% تقريبًا على شكل خدمات⁽³⁾.

لقد تم تطوير الخطط الإسرائيلية للمدينة دائمًا في سياق تنفيذ السياسات والإجراءات الإسرائيلية والتي تُملئ من جانب واحد، حيث تضمن تحقيق الرؤية الإسرائيلية للقدس الشرقية: أي رؤية لمدينة غير مقسمة وعاصمة أبدية لإسرائيل⁽⁴⁾ لضمان السيطرة السياسية الكاملة على السكان الفلسطينيين المحتلين. وقد استمرت إسرائيل في هذه الممارسات، رغم موافقتها من خلال توقيع اتفاقيات أوسلو على تأجيل قضية القدس لمفاوضات الوضع النهائي.

تعدّ الخطة الإسرائيلية الرئيسة للقدس لعام 2000 أول خطة إسرائيلية شاملة تغطي القدس الشرقية والغربية، وتعتبر إستراتيجية حضرية إسرائيلية مدتها 40 عامًا للمدينة الموحدة، وقد تمّ تعديلها هنا وهناك من قبل من تعاقب عليها من رؤساء بلدية ووزراء إسرائيليين ذوي صلة، لكن الفكرة الرئيسية للخطة بقيت كما هي⁽⁵⁾. تسلط الخطة الضوء على التداخل السياسي والفني دون أي إشارة إلى الاحتلال أو حتى التوتر السياسي في المدينة، في حين تشمل مكونات مختلفة تتعلق ب: السكن، والمدينة القديمة، والقضايا البيئية، والجدار، والمساحات المفتوحة، الخ. وتعكس الخطة الأهداف الأيديولوجية والجيوسياسية للدولة

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس الإحصائي السنوي.

(2) مايكل شيفر عمر مان - القدس بالأرقام: الفقر والعزل والتمييز / <https://972mag.com/jerusalem-by-the-numbers-poverty-segregation-and-//91425>

(3) ACRI، القدس الشرقية 2015 حقائق وأرقام (أيار/ مايو 2015)

(4) كل هذه السياسات والممارسات تنتهك القانون الدولي والاتفاقيات السابقة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و 252 و 478 وغيرها.

(5) Francesco Chiodelli. The Jerusalem Master Plan :Planning into the Conflict .Jerusalem Quarterly 2012 .www.palestinestudies.org

في التَّهويد وإلغاء الطَّابع العربيّ، وتقييد الإمكانيات الممكنة للأحياء العربيَّة مما يجعل تنميتها غير قابلة للتَّحقيق في ظلِّ سياسة مدروسة في التَّحكم الاجتماعيّ - وفي الأساس سياسة عدم التَّخطيط للعرب⁽¹⁾.

إنَّ الخطط الإسرائيليَّة للقدس الشَّرقيَّة وتنفيذها تُعرِّض إمكانيات التَّسوية السَّلميَّة والعدالة الَّتِي تنهي الاحتلال الإسرائيليَّ للمدينة للخطر بشكل متزايد، والتي تعتبر قلب حلِّ الصراع الفلسطينيّ - الإسرائيليّ والصِّراع الإسرائيليّ - العربيّ الأوسع. واليوم أصبح هذا أكثر عرضة للتَّهديد من خلال الدَّعوات لمزيد من ضمِّ الأراضي والحصول على الضَّوء الأخضر من قبل الإدارة الأميركيَّة.

يعدُّ تخطيط المدن مهمة صعبةٌ للغاية ويتطلب مساهمة من مختلف الخبراء والخلفيات. ويزداد هذا التَّحدِّي صعوبة عند محاولة التخطيط للقدس الشَّرقيَّة كمدينة محتلَّة ملحقة بشكل غير قانونيٍّ بدولة إسرائيل كقوة احتلال، وتزعم بأنَّ أجزاءها الغربيَّة والشَّرقيَّة من المدينة بمثابة عاصمتها الموحَّدة الأبدية. ويتفاقم التَّحدِّي بشكل أكبر عندما تتم صياغة الخطط دون وجود قيادة فلسطينيَّة نشطة أو مظلة موحَّدة تمكِّن من تنفيذ الخطط، إلى جانب محدودية التَّمويل، والوضع الصَّعب المتمثِّل في الحفاظ على تشغيل ما تبقى من المنظَّمات الفلسطينيَّة في القدس الشَّرقيَّة، ناهيك عن تطويرها.

علاوة على ذلك، تقوم إسرائيل من خلال احتلالها بالسيطرة الكاملة على القدس الشَّرقيَّة، ولديها حرية التَّخطيط ضمن هذا السياق. من ناحية أخرى، لا يملك الفلسطينيون السيطرة على الأرض والحركة والتَّجارة وغيرها، وهذا يجعل أيَّ تخطيط فلسطينيٍّ للمدينة يفتقر إلى الشُّموليَّة في التركيز على القضايا التي يمكنها المناورة فيها.

إن وضع خطط فلسطينيَّة متعدِّدة القطاعات للمدينة تحت الاحتلال تعود إلى عام 2000. لقد أطلق المرحوم فيصل الحسيني أوَّل دراسة إستراتيجيَّة متعدِّدة القطاعات للقدس الشَّرقيَّة تمهِّد الطريق لوضع إستراتيجيَّة تنمية شاملة في المدينة تحضيرًا لأن تصبح العاصمة المستقبلية لدولة فلسطين. أصبحت هذه الدراسة تشكِّل إطار التَّمويل والدعم التنمويِّ للمدينة، خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي والصناديق العربيَّة. وقد تمَّ تحديث هذه الدِّراسة

(1) Trapped by Planning .Bimkom.org(2014)



في عام 2005 من قبل مؤسّسة التعاون، وفي عام 2010 وضع مكتب الرئيس خطة تطوير إستراتيجية متعددة القطاعات محدّثة للقدس الشرقيّة (EJ) SMSDP، تبعتها خطة تطوير إستراتيجية للقدس الشرقيّة أعدّتها «بكدار» PECDAR في عام 2012⁽¹⁾ خصيصاً لمؤتمر القدس، الذي عقد في قطر في ذلك العام لحشد الدّعم للقدس.

وفي عام 2017، أعدّ مكتب الرّئيس، بالتعاون مع جامعة القدس، خطة إستراتيجية قطاعيّة للقدس الشرقيّة في محاولة لتحديث الخطة السّابقة، وزيادة دعم الاحتياجات ذات الأولويّة في القدس الشرقيّة⁽²⁾. في أواخر عام 2018، قامت دائرة شؤون المفاوضات، بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ (MAS)، بوضع أجندة تنمية قطاعيّة للقدس الشرقيّة⁽³⁾. لقد أخذت هذه الأجندة بعين الاعتبار التغيرات الجارية أو التي ستطرأ نتيجة إعلان الرّئيس الأميركيّ القدس عاصمة لإسرائيل، الأمر الذي سيزيد الضغط على المدينة، والتعقيدات والتحديات التي تواجه المقدسيين ودولة فلسطين. لقد كان القصد من هذه الخطة متابعة وتفعيل خطة مكتب الرّئيس للاستجابة لألويّات تطوير القدس الشرقيّة، ووضع توصيات وتدخلات محدّدة من قبل الأطراف المعنيّة، ودعمها من خلال المراجعات المتعمّقة والتّحليلات القطاعيّة، كما ضمنت الخطة قضايا متعلّقة بالوضع الدائم للرد على إعلان الولايات المتحدة بشأن القدس وآثارها على مستقبل القدس الشرقيّة وسكانها⁽⁴⁾.

(1) بعنوان «إنها القدس: خطة التنمية الإستراتيجية للقدس العربيّة». الوثيقة هي متابعة لمؤتمر جامعة الدول العربيّة حول القدس المنعقد في الدوحة، وبناء على توصية من أمير قطر آنذاك، كلف الرّئيس محمود عباس بكدار بإعداد وثيقة إستراتيجية مع المشاريع المقترحة التمويل. تستند الوثيقة على دراسات سابقة، وبشكل أساسي على مراجعة القطاعات المتعددة وخطة التطوير لـ«القدس الشرقيّة» التي أعدها مكتب الرّئيس بتمويل من الاتحاد الأوروبي (2010)، وركزت الوثيقة على ما هو ممكن في ظل هذه الظروف واختتمت بجدول يعكس الحاجة لميزانية يبلغ مجموعها ما يقرب من 500 مليون دولار موزعة حسب القطاعات.

(2) بعنوان - الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعيّة في القدس 2018-2022.

(3) بعنوان - الحفاظ على القدس الشرقيّة في سياق حل الدولتين: المدى القصير والمتوسط أجندة التنمية القطاعيّة للقدس الشرقيّة (SMSDA - القدس الشرقيّة) (2019-2023).

(4) ثلاثة تقارير مراجعة عنقوديّة مستقلة: (1) مجموعة الحوكمة، حقوق الإنسان والحماية، (2) المجموعة الاجتماعيّة، (3) المجموعة الاقتصاديّة. يمكن الوصول إلى هذه التقارير من خلال www.mas.ps و www.nad.ps

من جهة أخرى، جرى إعداد دراسات إضافية حول القدس من قبل العديد من مراكز الفكر والخبراء في مختلف القطاعات في محاولة لتسليط الضوء على الاحتياجات وحشد التمويل للمدينة⁽¹⁾. لقد تم تطوير جميع الخطط الفلسطينية للقدس الشرقية كأدوات لتوجيه الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، ومنظمة التحرير الفلسطينية لمساعدة المقدسيين الصّامدين، والتركيز على أكبر قدر ممكن من الأولويات والبرامج والجهود عالية التأثير. كما تم تقديم إرشادات للجهات المانحة في مجالات التدخل كما أقرتها الجهات المعنية في المدينة: الأشخاص والمنظمات المعنية وبمشورة الخبر. وقد وضعت هذه الخطط في بيئة شديدة الصعوبة ومتغيرة باستمرار.

في الواقع، سيبقى العديد من المشكلات والتحديات الواردة في خطة عام 2000 وفي الخطط المتتالية دون حلّ إذ لم تتحقق أهدافها. لقد تدهور الوضع في العديد من القطاعات والقطاعات الفرعية بسبب النمو السكاني وإحكام القبضة الإسرائيلية القويّة والموسعة على المدينة، حيث لعبت عوامل مختلفة دورًا كبيرًا في عرقلة التنفيذ، بما في ذلك:

على المستوى السياسي:

- عدم وجود عنوان فلسطيني واضح للمدينة للتواصل معه.
- تدخل السلطة الوطنية في حدوده الدّنيا في المدينة بسبب اتفاقات أوسلو.

على مستوى التمويل:

- تمارس إسرائيل سلطاتها لمنع أيّ تمويل جدّي للقدس الشرقيّة من خلال القنوات الفلسطينية، أو من خلال قنوات أخرى إذا كانت مرثية بشكل كبير وعلى نطاق واسع.
- إن الأجواء السياسيّة المحبطة والجمود العميق في عملية السلام لا تساعد في جذب التمويل إلى المدينة.
- أشارت جميع الخطط السابقة إلى احتياجات التمويل لمختلف التدخلات في مختلف

(1) بما في ذلك خطة تطوير إستراتيجية للسياحة والثقافة في القدس في عام 2015 من قبل مجموعة السياحة في القدس (JTC)، ورسوم خرائط اقتصادية أجرتها MAS لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017)، وتقارير أخرى من قبل MAS، خاصة عن السياحة (2016) والإسكان (2015).



القطاعات بما يصل إلى (500) مليون دولار، إلا أن الاستجابة التمويلية كانت محدودة للغاية مقارنة بما هو مطلوب.

على المستوى التشغيلي على الأرض:

- عوامل طارئة تُلزم المنظمات والأفراد بالمغادرة والاستقرار خارج القدس الشرقية.
- الشعور العام بعدم قيام السلطة الوطنية أو العرب أو المجتمع الدولي بفعل جدّي وكافٍ تجاه القدس الشرقية المحتلة، مما أدى إلى زيادة عزلة المدينة، وكثف من عوامل الطرد المفروضة على شعبها، وأجبرهم بالتالي على مغادرة المدينة، وتحويل الأنشطة من مركز إقامتهم في القدس الشرقية إلى الضفة الغربية، وبالنتيجة أضعف مؤسسات القدس وزاد من تهميشها.
- إن الفلسطينيين الذين يعتمدون على التمويل الدولي كنتيجة للاحتلال يلاقون صعوبة متزايدة في تأمين الأموال للمؤسسات القائمة على القدس الشرقية والتي تعكس الصمود الفلسطيني في المدينة، حيث حافظت هذه المؤسسات طوال سنوات الاحتلال على التماسك الاجتماعي في المدينة.
- إن محدودية الأموال المتاحة تؤثر بشكل سلبي على قدرة المؤسسة على العمل والتطوير والتنافس مع المؤسسات الإسرائيلية النامية.
- تتطلب أية عملية تخطيط فلسطينية للقدس الشرقية المحتلة ما يلي:
 - عملية تحديث ومراجعة مستمرة لمدينة تعاني من كارثة، يتعرض سكانها ومؤسساتها لتهديدات عوامل طارئة متواصلة.
 - النظر في خصوصية القدس الشرقية لدى التدخل من أجل تطويرها كونها عاصمة دولة فلسطين.
 - إشراك الأطراف المعنية بأكبر قدر ممكن من الشمول بما في ذلك: الهيئات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووزارة شؤون القدس، ومحافظة القدس، والإدارات التنموية لمكاتب الممثلات الحكومية - الدولية في الأراضي الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية

المحليّة والدوليّة، جهات التمويل، والمنظّمات الدينيّة، ومنظّمات الأمم المتّحدة وغيرها من الأطراف المطلّعة والمعنيّة.

• الصمود والتدخلات الموجهة والمقترحة نحو التنمية، والتي لا تستوعب فقط الحقائق التي تفرضها معوّقات التنمية في القدس الشرقيّة ولكن أيضًا تحدّاتها.

على آية خطة أن:

• تسلّط الضوء على الفجوات والخدمات بين القدس الغربيّة والقدس الشرقيّة مع إحصاءات محدّثة من مصادر مختلفة.

• تهدف قبل كل شيء إلى دعم صمود الناس والمؤسّسات في القدس الشرقيّة. لن يتبقّى هناك عرب فلسطينيون - مسيحيون ومسلمون - في القدس الشرقيّة إذا لم يكن أهلها مدعومين و متمكنين من الصمود في ظلّ التّحديات الهائلة التي يواجهونها تحت الاحتلال. لذا، في الأساس، يجب الحفاظ على القدس الشرقيّة وتطويرها حتى لا يتمّ إكراه سكانها على المغادرة وتعريض التركيبة الديموغرافيّة للسكان للخطر.

• تحشد الدعم للأولويات القصوى من حيث البرامج والمشاريع وجهود الدعم والتنمية ذات التأثير العالي.

• تبرز الخطة أهميّة الدعم لحماية حقوق الناس في المدينة لتمكينهم من الحفاظ على حقوق إقامتهم والثبات والصمود فيها.

• تسلّط الضوء على دعم وتقديم الخدمات الأساسيّة وتحسين الواقع الاجتماعي والاقتصاديّ والاحتياجات الهائلة للمؤسّسات غير الحكوميّة الفلسطينيّة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدنيّ العاملة في المدينة، في ضوء العوائق التي تواجه الحكومة الفلسطينيّة في تقديم الخدمات في المدينة. حيث تعتبر المنظّمات غير الحكوميّة العمود الفقريّ للحفاظ على النسيج الفلسطينيّ في المدينة.

• تركيز على ما هو ممكن وقابل للمناورة، وما يمكن أن يكون له تأثير تراكميّ بتغطية واسعة.



• تطلب/ توصي بوضع آلية تمويل مرنة لتدقق الدعم لتخفيف الإجراءات الإسرائيلية التي تعيق التدخّلات في القدس الشرقيّة.

• تميز احتياجات القدس الشرقيّة داخل جدار الضّمّ وخارجه في المحافظة الكبرى.

دور المجتمع الدوليّ

• دعم القدس الشرقيّة برسالة قويّة للاحتلال والتأكيد على كون القدس الشرقيّة مدينة محتلة.

• دعم القدس الشرقيّة برسالة قويّة لسكانها حول مركزية المدينة وكونها عاصمة لدولة فلسطين من خلال زيادة الدعم الماليّ للمؤسّسات والبرامج في القدس الشرقيّة.

• الطلب وباستمرار لإعادة فتح المؤسّسات الفلسطينية المغلقة بأوامر إسرائيلية.

• مساءلة إسرائيل تجاه إنهاء الاحتلال.

التمويل

• تعتمد المؤسّسات الموجودة في القدس الشرقيّة في جميع القطاعات بشكل كبير على دعم الجهات المانحة. يجب أن يتناسب تمويل القدس الشرقيّة الفلسطينية مع حجم تدفق الأموال لأسرلة المدينة من قبل بلدية القدس الإسرائيلية وأصدقاء إسرائيل من اليهود والدوليين وغيرهم.

• يجب تجنيد التمويل بشكل أكبر من الدول العربيّة والإسلاميّة بشكل سلس نظرًا لأهميّة المدينة، واستخدام هذه الأموال لتغطية المشاريع التي يمكن تمويلها من قبل الآخرين. ولكن الأهمّ من ذلك، تمويل المشاريع التي يصعب اجتذاب الأموال إليها، تلك التي يثير تنفيذها التساؤل من جانب إسرائيل، وبالتالي قد يتجنّبها العديد من الممولين.

• تشكيل صندوق محليّ من الفلسطينيين مخصّص لدعم القدس.

• تخصيص نسبة أعلى من أموال منظمة التحرير للمقدسيين ومؤسّساتهم.

إن عمليّة التخطيط التنمويّ للقدس الشرقيّة تتطلّب الاستقرار السياسيّ والقدرة على

التنبؤ بمجريات الأمور في المستقبل، وهما أمران غير متوفرين في الوقت الحالي مما يفقد القدرة على وضع - وبدرجة عالية من اليقين - رؤية تنموية واضحة المعالم قابلة للتحقيق. وأن هذا الغياب يؤدي إلى تعطيل كبير للقدرات والطاقات الكامنة لتحقيق التغيير والنمو المنشودين. وعلى الرغم من أن قضية القدس الشرقية تتطلب حلاً سياسياً، إلا أنه من الأهمية بمكان، في غضون ذلك، أن يتم منح الفلسطينيين في القدس الشرقية الوسائل والآليات للصمود والوجود على أرضهم، وتحمل الواقع والتحديات القاسية التي يفرضها عليهم الاحتلال.

إن عدم الوضوح بشأن نتيجة عملية السلام الطويلة الأجل يشير إلى الحاجة إلى تخطيط طارئ قوي وقائم على سيناريوهات مؤسسية بديلة في ظل الوضع الراهن. وهذا يتطلب التفاعل، والاجتماعات المنتظمة، وتبادل المعلومات بين السلطة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين التنسيق بشأن التخطيط واستخدام الموارد القليلة والاستجابة في الوقت المناسب وحسب الحاجة.